

المنتدى الوزاري الإقليمي حول تنسيق سيايات هجرة العمالة

في شرق

وقرن أفريقيا

النهج المتحد المنتحة لهجرة عمالة امنة و إنسانية

الإجراءات الأولوية لتطوير سيايات فعالة لهجرة العمالة
والصياغة و التفاوض وتنفيذ اتفاقيات ثنائية لهجرة
العمالة

الديباجة :

دول شرق و قرن أفريقيا ، تتماشى مع الأطر القانونية
الدولية و لحقوق الإنسان والعمل للعمال المهاجرين.

إسترشادا بأهداف التنمية المستدامة لعام 2030 ، وأهداف
الميثاق العالمي لهجرة الآمنة والمنظمة، وبرنامج
الاتحاد الأفريقي 2063 و بروتوكول حرية الحركة للإتحاد
الأفريقي للوصول إلى تماسك السياسات وتحقيق نتائج
إنمائية أفضل من خلال الهجرة.

رغبة للمساهمة في تنفيذ الإطار المنقح لسياسة الهجرة
لأفريقيا، والبرنامج المشترك لهجرة العمالة (JLMP)
وغيرها من مبادرات الهجرة الإقليمية التقاطعية.

و نسبة إلى المبادرات الجارية التي حدثت تحت إطار
مشاريع ومبادرات مشتركة بين الوكالات مثل JUC / AUC /
IOM / ILO JLMP ، ندوة إفريقيا حول تنقل العمالة لعام



2018 ، التوصيات المشتركة من ورشة العمل الإقليمية لشرق
وقرن أفريقيا لتحسين التوظيف الأخلاقي (إنتيبي ، أوغندا
، 21-23 مايو 2019) ، والمؤتمر العالمي حول تنظيم التوظيف
الدولي (مونتريال ، كندا ، 6-7 يونيو 2019) ؛ والمنتدى
الوزاري الإقليمي الرفيع المستوى بشأن تنسيق سياسات هجرة
العمالة في شرق القرن الأفريقي "نهج موحد بشأن هجرة
العمالة الآمنة والمنظمة والإنسانية" (نيروبي ، كينيا ،
20-21 يناير 2020) .

مع الأخذ بالاعتبار الممارسات والمناهج الجيدة ، والأدوات
والمنهجيات التي طورتها المنظمة الدولية للهجرة (IOM)
/وكالة الأمم المتحدة للهجرة ، ومنظمة العمل الدولية
(ILO) داخل شبكة الأمم المتحدة للهجرة والشركاء الدوليين
والإقليميين الآخرين ، أيدت أهمية التنسيق الموحدفي:

التنظيم والإنفاذ:

التصديق على حقوق الإنسان والعمل وغيرها من الصكوك
الدولية والإقليمية المتعلقة بهجرة العمالة. مراجعتها
وإنفاذها على المستوى الوطني وتبادل الممارسات والمناهج
الجيدة.

- تطوير السياسات ومناقشة وإبرام الاتفاقيات بين
الولايات ، من ضمنها الإتفاقيات الثنائية لهجرة
العمالة (BLMAS) ، عند الضرورة ، التي من شأنها أن
تحكم وتسهل هجرة عمالة منظمة و آمنة وأخلاقية في
نفس المسار مع المعايير الدولية والإقليمية
والممارسات الجيدة والخبرات.



- إنفاذ مبادرات الإقليم والقارة بشأن حرية التنقل لتسهيل فرص العمل ، والحد من الهجرة غير النظامية ومكافحة التهريب والإتجار والعمل القسري.

▪ التعاون الإقليمي

- تشكيل منتدى إقليمي لوزراء العمل والحماية الاجتماعية (RMLSPF) ، بالرئاسة / والإستضافة بالتناوب وتحديد العضوية. تحديد أيضا عملية المتابعة والتقييم.
- عقد الاجتماع الرفيع المستوى RMLSPF سنويا ، مع مراجعة فنية كل ستة أشهر ، للإبلاغ عن التقدم المحرز وتحديد مجالات التعاون.
- اللجنة الاستشارية الفنية برئاسة DG / PS للبلد المضيف ، وسوف تحدد على الفور التدخلات قصيرة الأجل وطويلة الأجل بما في ذلك المشاريع والبرامج وفقا للإجراءات ذات الأولوية لتطوير وصياغة سياسة فعالة لهجرة العمالة ، والتفاوض على الإتفاقيات الثنائية لهجرة العمالة وتنفيذها ؛ ووضع إطار للمتابعة والتقييم
- إنشاء خريطة طريق للتدخلات القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل.
- حث الدول الأعضاء للمصادقة على بروتوكول حرية الحركة للاتحاد الأفريقي الذي يمهد الطريق من خلال توفير التنفيذ التدريجي لحرية تنقل الأشخاص وحق الإقامة في إفريقيا ، وبالتالي تعزيز حركة العمال في القارة.



- الدعوة إلى التعاون في مجال الخدمات الدبلوماسية والقنصلية والملحق العمالي في بلدان المقصد الرئيسية لهجرة العمالة.
- تكثيف العمل داخل المجموعات الإقتصادية الإقليمية (RECS) ،خصوصا في المبادرات التي تتعلق بالهجرة ، مثل بروتوكول السوق المشتركة لمجموعة شرق إفريقيا بشأن حرية تنقل الأشخاص والعمال وحق الإقامة والتأسيس وكذلك التزامات (مجموعة شرق أفريقيا) EAC بشأن تنقل المهارات المنصوصة في البروتوكول. المساواة في إطار عمل الهيئة الحكومية للتنمية (IGAD) ، و البناء على فرص التعاون التي يمكن تحقيقها من خلال اعتماد بروتوكول IGAD لحرية الحركة .
- المؤسسات الإحصائية الوطنية وآليات جمع البيانات وكذلك التعاون في مجال التبادل والتحليل لإثراء السياسات وإدارة هجرة العمالة ، مع التطوير الفعال والصياغة والتفاوض وتنفيذ الإتفاقيات الثنائية لهجرة العمالة BLMAS ومراقبتها وتقييمها.
- تحسين بيانات التحويلات المالية ، والاستفادة من التأثير المحتمل للتحويلات على التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- تحسين بيانات التحويلات المالية ، والاستفادة من التأثير المحتمل للتحويلات على التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- إشراك الوزارات المختصة الأخرى في التعاون عبر الحدود فيما يختص بهجرة العاملة ، مثل: التجارة ، النقل والخدمات ، الاعتراف بالدرجات ، التعليم والتدريب ، المهارات ، هجرة رواد الأعمال والابتكار ، العمالة الموسمية والعبور و تسخير المكاسب



الديموغرافية. تكثيف بناء القدرات والمشاورات والتفاعل المشترك ؛ تطوير الأدوات والمبادئ التوجيهية والنهج المشترك للسياسة ، وتطوير الإتفاقيات الثنائية لهجرة العمالة BLMAS وغيرها من الأدوات.

- البحث عن المطالب العالمية للعمالة من خلال الوكالات المعنية بالتدريب الصناعي وغيره من المهارات المبنية على التدريب .
- ايجاد منهجية منسقة مشتركة لتطوير الإتفاقيات الثنائية لهجرة العمالة BLMAS ، والعناصر الأساسية والأحكام لإدراجها لبلدان المقصد مع الأخذ في الاعتبار دور التيسير من أمانات المجموعات الإقتصادية الإقليمية (REC) والاتحاد الأفريقي.
- متابعة وتوسيع التعاون داخل منطقة شرق و قرن أفريقيا بشأن هجرة العمالة .
- التعاون من أجل إنشاء منصة مشتركة للمشاركة مع مجلس التعاون الخليجي بشأن هجرة العمالة.
- إقامة تعاون بين الولايات في مجال المساعدة الدبلوماسية والقنصلية للعمال المهاجرين خاصة في البلدان التي لا تتمتع فيها بعض الدول بتمثيل دبلوماسي ؛ في الوقت نفسه تعزيز ودعم دور المغتربين في مساعدة العمال المهاجرين وحماية حقوقهم في المواقف الضعيفة.



النهج الاستراتيجي لإدارة وسياسة هجرة العمالة

- توسيع نطاق الإتفاقيات الثنائية لهجرة العمالة BLMAS للمهن الأخرى ومستويات المهارات بما يتجاوز تلك الحالية التي تهم معظمها خدم المنازل.
- زيادة التنسيق والتعاون بين الوزارات مع التركيز بوجه خاص على وكالات إدارة الهجرة ، بما في ذلك إشراك أصحاب المصلحة الآخرين مثل أرباب العمل والقطاع الخاص والشركاء الاجتماعيين والمنظمات غير الحكومية.

تقوية جمع وتحليل بيانات سوق العمل ، وإنشاء نظم معلومات فعالة عن سوق العمل ، والبحث ، جمع وتحليل واستخدام البيانات الإدارية المتعلقة بهجرة العمالة ، وكذلك البيانات من مصادر أخرى مثل القطاع الخاص وأرباب العمل والمنظمات غير الحكومية والباحثين عن عمل.

- مواءمة تسجيل وتنظيم وكالات التوظيف الخاصة وتبادل معلومات الوكالات المسجلة وكذلك تشكيل جمعيات إقليمية لتعزيز التنظيم الذاتي بين وكالات التوظيف الخاصة.

الاستجابة لإحتياجات الحماية للعمال المهاجرين

- تخصيص الموارد اللازمة لضمان تلبية إحتياجات الحماية للمهاجرين من حيث المساعدة القانونية والمأوى في حالات الطوارئ والصحة والعودة وإعادة الإدماج.
- ضمان توافر المعلومات عن الفرص المتاحة في مجال هجرة العمالة، والأطر القانونية الدولية والإقليمية والوطنية التي توفر حقوق العمال المهاجرين، والمخاطر



والتهديدات ، وموظفي التوظيف الامبدأيين ، وأرباب العمل المنتهكي حقوق العمال.

- إدراج النواحي الصحية في الإتفاقيات الثنائية لهجرة العمالة BLMAS مع الأخذ في الإعتبار ما يتعلق بالمهنة والصحة العامة للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم إذا لزم الأمر..
- تعزيز حقوق العمال المهاجرين في الانضمام إلى النقابات / جمعيات الرعاية الاجتماعية ، أو الاستفادة من الحق في تكوين الجمعيات في بلدان المقصد ، بما في ذلك الإتفاقيات الثنائية لهجرة العمالة BLMAS.
- إعطاء الأولوية لاحتياجات وجوانب الحماية للنساء والشباب في الإتفاقيات الثنائية لهجرة العمالة BLMAS والأطر التنظيمية الأخرى ، وسياسات هجرة العمالة على الصعيدين الوطني والإقليمي.
- تحسين أعمال الاندماج وإعادة الإدماج للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم.
- إدراج العمال المهاجرين في صناديق الضمان الاجتماعي الوطنية، وتحويل الحماية الاجتماعية وغيرها من المزايا.
- تحسين أداء لجان التنفيذ والمتابعة والتقييم الإتفاقيات الثنائية لهجرة العمالة BLMAS ، وزيادة دعم وزارات الشؤون الخارجية في تعزيز الاتصال والتنسيق.
- تشجيع الوصول إلى العدالة من خلال تعزيز الخدمات القنصلية والملاحق العمالية ، من أجل الحماية الفعالة لحقوق الإنسان للعمال المهاجرين في بلدان



المقصد ، كجزء من معالجة الإفلات من العقاب ، وتوفير سبل الانتصاف وضمن سيادة القانون.

- التعاون على جمع المعلومات الاستخبارية وتبادلها لمنع تهريب المهاجرين والإتجار بهم ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، وكذلك تطوير قدرات وكالات إنفاذ القانون في مكافحة التهريب والإتجار. ضمان آليات الإحالة الفعالة ونهج حقوق الإنسان المتمركز حول الضحايا ، مع تحديد الهوية.
- ضمان نهج لإدارة المتكاملة للحدود لتسهيل و تنظيم الحركة عبر الحدود. .

المسودة المقترحة للنداء للعمل على أوليات 2020- 2023المنتدى الوزاري الإقليمي حول تنسيق سياسات هجرة العمالة في شرق و قرن أفريقيا

التكامل الإقليمي يخلق الفرص وكذلك التحديات في إدارة هجرة العمالة لذلك ، فإن التعاون الإقليمي والعمل الجماعي ضروريان للتزامن والتآزر في القضايا الدولية والإقليمية في قضايا هجرة العمالة. والأخذ في الاعتبار واقع هجرة العمالة والأولويات والاستراتيجيات الموضوعة في الإطار المنقح لسياسة الهجرة لأفريقيا وبروتوكول حرية الحركة للاتحاد الأفريقي ، من المهم تعزيز التعاون الإقليمي بين الوزارات المسؤولة عن الشؤون الخارجية وهجرة العمالة والحماية الاجتماعية في المنطقة لاتخاذ عدة تدابير قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لتحسين الإدارة السليمة لهجرة العمالة وضمن اتباع نهج مشترك بشأن التنقل للعمل . ومن بين هذه التدخلات الإجراءات السياسية والتشريعية والتنظيمية ، التي تهدف إلى تعزيز قدرات المؤسسات المشاركة في إدارة هجرة العمالة ، والاتفاقيات



الثنائية ، وتعزيز جمع وتحليل ونشر بيانات ومعلومات سوق العمل وكذلك تعزيز التنسيق الإقليمي لإدارة هجرة العمالة مع الشركاء الدوليين.

تم تحديد الأهداف التالية باعتبارها ذات أهمية أساسية للبلدان المشاركة ، في حين أنها لا تعتبر حصرية أو شاملة.

الهدف 1

دعم الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية (RECs) لتطوير واعتماد وتنفيذ اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف بشأن هجرة العمالة ، داخل إفريقيا وإليها مع بلدان المقصد ، والإستثمار في الآليات والترتيبات المؤسسية من خلال إنشاء الهيئات المؤسسية المناسبة عبر الحدود لدعم وتيسير اتفاقيات تنقل العمال التي تتضمن إشارة إلى صحة ورفاهية المهاجرين خلال جميع مراحل الهجرة .

الإجراءات المقترحة لتقديم المساعدة الفنية:

تعزيز حقوق الإنسان وحقوق العمال و ما له صلة بحماية العمال المهاجرين الأفارقة في بلدان المقصد ؛ تقديم المشورة الفنية والتدريب لمؤسسات ومسؤولي الدول الأعضاء في مجموعة من المجالات الرئيسية مثل: تحسين التعليم ومقارنة الخبرات بين بلدان الجنوب والجنوب والشمال والجنوب:

- إشراك الشركاء الاجتماعيين والقطاع الخاص على الصعيد العالمي والقاري والوطني فيما يتعلق بحقوق العمل وحقوق الإنسان وما يتصل بها من أشكال حماية العمال



المهاجرين الأفارقة في بلدان المقصد من خلال التشجيع و التعريف علي أحقية الانضمام إلى النقابات والجمعيات ومجموعات الرعاية الاجتماعية .

- الإستفادة من الإجراءات الإقليمية والأقاليمية للحوار الاجتماعي
- تطوير والإستفادة من الإجراءات القارية وعبر القارات ,الهيكل والآليات لتعزيز حماية العمال المهاجرين الأفارقة في بلدان المقصد.
- مناصرة الأستجابة و التعامل مع حالة العمال المهاجرين الأفارقة غير النظاميين / غير المسجلين في بلدان المقصد (مثل ، برامج التنظيم مع التصاريح المرنة التي أدخلتها بعض البلدان للمهاجرين غير النظاميين)
- ضمان التنسيق والتواصل بين الشركاء الاجتماعيين.

الهدف 2

تعزيز استجابات السياسة الأفريقية المشتركة من أجل:

- تنفيذ الأطر القانونية والسياسة القائمة ؛
- صياغة استجابات سياسية جديدة حيث تم تحديد ثغرات الحماية وإشراك أصحاب المصلحة المتعددين وشركاء التنمية لتحسين حماية حقوق الإنسان وحقوق العمال الأفارقة المهاجرين في بلدان المقصد.



الإجراءات المقترحة لتقديم المساعدة الفنية:

- وضع وتنفيذ إطار للسياسات على المستوى الإقليمي والقاري:

- استراتيجيات وإجراءات تنمية القدرات لتعزيز المؤسسات المعنية في تحليل ووضع وتنفيذ سياسات تنقل العمالة .
- جمع أفضل التجارب و الممارسات والخبرات في مجال تطوير السياسات وتنفيذها.

الهدف 3

- إنشاء أو تعزيز نظم معلومات سوق العمل الحالية داخل إفريقيا لتحديد احتياجات سوق العمل للعمال المهاجرين.
- علي الحكومات تعزيز قدرة مؤسسات سوق العمل على هجرة العمالة.

الإجراءات المقترحة لتقديم المساعدة الفنية:

- تطوير برامج التدريب وبناء القدرات لمؤسسات سوق العمل والشركاء الاجتماعيين على نظم معلومات سوق العمل ، والتوظيف العادل والأخلاقي ومكافحة الممارسات الاستغلالية .
- تحسين جمع البيانات وتحليلها فيما يتعلق بهجرة العمالة في نظم معلومات سوق العمل الحالية
- بذل الجهود لحل النقص في المهارات وعدم التطابق في المهارات / التعليم مع زيادة الاعتراف بالمؤهلات الأكاديمية والمهنية المنسقة في جميع أنحاء أفريقيا.



الهدف 4

- علي الحكومات واللجان الاقتصادية الإقليمية لتحديد وتقييم احتياجاتها الحالية من القدرات والتدريب في مجال إحصاءات هجرة العمالة ، وجمع البيانات وإدارتها.
- تقديم معايير وأدوات منسقة لجمع البيانات وتحليلها ورصدها بشأن هجرة العمالة الدولية في أفريقيا لتشجيع البحوث الكمية والنوعية بشأن هجرة العمالة وقضاياها المترابطة وتسهيل وضع سياسات هجرة العمالة القائمة على الأدلة.

الإجراءات المقترحة لتقديم المساعدة الفنية:

- مواءمة جمع بيانات الهجرة الشاملة لعدة مواضيع ، بما في ذلك تعاريف متغيرات الهجرة ، عبر البلدان والمناطق ، وتوحيد بيانات الهجرة الوطنية على المستويين الإقليمي والقاري.
- تقديم المعايير الإحصائية الجديدة حول هجرة العمالة.
- • إنفاذ بحوث ودراسات / دراسة شاملة بشأن هجرة العمالة وجوانبها المترابطة.

الهدف 5

- الحكومات تحسن التعاون بين الدول والأقاليم من أجل تنفيذ البرنامج المشترك لهجرة العمالة.
- الإجراءات المقترحة لتقديم المساعدة الفنية

- تشجيع تعميم قضايا هجرة العمالة في إطار الحوار الشامل بشأن الهجرة على المستوى الوطني والإقليمي والقاري.



- إشراك الآليات الثلاثية الإقليمية من خلال منهج أصحاب المصلحة المتعددين بشأن التشاور والتنسيق في مجال السياسات بشأن قضايا هجرة العمالة وتسهيل التشاور والتعاون التقني مع المناطق ذات الاهتمام (داخل إفريقيا ودول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي وغيرها).
- دمج مسألة هجرة العمالة في الحوارات المواضيعية المنتظمة التي تعقدها العمليات التشاورية الإقليمية.
- دعم وضع واعتماد وتنفيذ سياسات هجرة العمالة في المجموعات الاقتصادية الإقليمية تتواءم مع الأطر الإقليمية والقارية ذات الصلة.
- تسهيل الحوار مع وزارات الصحة لتنسيق الجوانب الصحية لهجرة العمالة بما يضمن تنسيق البروتوكولات والحصول على الرعاية في فترة ما قبل المغادرة وأثناء الإقامة وعند العودة.
- دعم تنفيذ مدونة الممارسات العالمية لمنظمة الصحة العالمية بشأن التوظيف الدولي للعاملين الصحيين.

الهدف 6

تعزز الحكومات كافة إمكانيات مؤسسات الضمان الاجتماعي والرفاه في الدول الأعضاء من أجل توسيع نطاق الضمان الاجتماعي للعمال المهاجرين و على وجه الخصوص تشجيع تعميم مفهوم النوع الإجتماعي و قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة ، واستصحاب قضايا الصحة العقلية والنفسية الاجتماعية من خلال أنظمة الوصول وإمكانية النقل المتوافقة مع المعايير الدولية والممارسات الجيدة.



الإجراءات المقترحة لتقديم المساعدة الفنية:

- مواءمة فئات استحقاقات الضمان الاجتماعي المتاحة في كل دولة عضو على الصعيدين الوطني والمجتمعي والقاري.
- تقديم إصلاحات في السياسات بشأن قابلية الضمان الاجتماعي واستحقاقات الرعاية الاجتماعية من خلال مراجعة الأطر القانونية الوطنية واتفاقات الضمان الاجتماعي الإقليمية لإتاحة مزايا الضمان الاجتماعي للعمال المهاجرين.
- إصلاح خطط الضمان الاجتماعي للسماح لغير المواطنين العاملين في الدول الأعضاء المضيفة قد تسهم على أساس مبدأ المساواة مع رعايا الدول الأعضاء المضيفة.

بموجب التوقيع على النحو التالي:

○ السيد. سيمون ك. تشيلوجي ، EGH

سكرتير مجلس الوزراء ، وزارة العمل والحماية الاجتماعية ،
جمهورية كينيا.

○ السيد. فيليكس مبوزرينغا وزير ، وزارة الخدمات العامة والعمل والتوظيف ، جمهورية بروندي



○ السيد. عثمان إبراهيم روبله ، وزير وزارة العمل وإدارة الإصلاح ، جمهورية جيبوتي.

○ السيد. الدكتور ارجوجي تسفاي، وزير ، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية

السيد. لول جبرايب، وزير، وزارة العمل والرعاية الاجتماعية ، دولة إريتريا.

○ السيد. الدكتور ريتشارد ماسوزيرا ، المفوض السامي جمهورية رواندا.

○ السيد. بابا ميدان قوني ، نائب الوزير ، وزارة العمل، جمهورية جنوب السودان.



○ السيد. صادق حرسى ورفا ، وزير العمل والشؤون
الاجتماعية ، حكومة الصومال الفيدرالية.

○ السيدة المحترمة, لينا الشيخ عمر، وزيرة، وزارة العمل
والتنمية الاجتماعية، جمهورية السودان.

○ السيد. جحيستا محاغاما، وزير مكتب رئيس الوزراء ؛
وزارة السياسة والشؤون البرلمانية والعمل والتوظيف
والشباب وذى الإعاقة ، جمهورية تنزانيا المتحدة.

○ السيد. فرانك تومويز ، وزير وزارة العمل والجندر
والتنمية الاجتماعية، جمهورية أوغندا.

